في صيف ٢٠٠٦ اعلنت الحكومة وقتها الحرب ضد صيدليات ومذاخر وهمية تبيع الادوية المنتهية صلاحيتها ، لكنها لم تفعل ذلك ، بعد عامين من انتشار «الموت البطيء « كما يطلق المتخصصون على الادوية المستهلكة. لكن الحرب لم تكن مؤثرة فما تزال هناك عشرات المذاخر والادوية تبيع الادوية غير المجازة او المنتهية صلاحيتها. انتشار الادوية والعقاقير في الشوارع والصيدليات ، اصبحت ظاهرة مألوفة ولحد ما تفاعل معها المرضى ذوو الدخل المحدود والذي يعيشون في مناطق الفقر ،

مصادر أدوية متنوعة لصيدليات بلا اجازة وأخرى للأرصفة

بغداد/جعفر الونان

ونحو ٧٠٨ أشخاص يعملون في هذا المجال حسب احصائيات شبهِ رسمية لـوزارة الصحة، وهم مطلوبون قضائياً. الرقم الذي تضاعفه هيئة الهلال الاحمر في العراق والتي تشيرإلى أن معلومات دقيقة حصلت عليها تفيد بـان هناك نـحو ٢٦٧٠ شخصا يعملون في هذا المجال ويمتلكون حرية شبه كامله في اثناء عملهم.

يقول محمد سعيد «٢٣سنة « الطالب الجامعي يبع هذه الادوية في سوق باب الشرقي المكتظ بالمتبضعين، وعلى الرغم من ادعائه أنه لايخاف مطاردة رجال الامن او المفارز الخاصة بـوزارة الصحة، غير أنه أظهر قلقا بعض الشيء ، لم يتكلم بشيء خوفاً على قطع رزقه ، فهو لايريد «قطع الارزاق « على حدّ تعبيره لكنه اكدّ انه واصدقاؤه المنتشرون على حافة السوق لايبيعون الدواء المنتهية صلاحيته. واكتفى بالقول أنهم يريدون أن ياكلوا لقمة الحلال بعرقهم والحكومة تطاردهم. واضاف سعيد « في اغلب دول العالم هناك اسواق تبيع الادوية البسيطة التي نبيعها مثل اوجاع الراس والمفاصل والتقوية الجنسية التي ليس لها أي اعراض جانبية «.

ويقول اسعد الشمري وهو اسم مستعار لرجل يبلغ العقد السادس من عمره والذي فضل ان يطلقه على نفسه بـدلاً من اسمه الحقيقي عن مصدر الادوية « هناك طريقتان لوصول الادوية إلى سوق الباب الشرقي الاولى مجموعة حمادة وهي مجموعة متخصصة للحصول على الادوية من دول الجوار (ايران وسوريا) وتزودنا بها باسعار مناسبة . اما الطريقة الثانية فهي وزارة الصحة والتي تصل فيها الادويـة عبر رجـال الظل لمسؤولين بارزين في الـوزارة غير معروفين، وباسعار منافسة لتلك الادوية المستوردة. ان اغلب هذه صالحة للاستعمال ، وتصل الينا باسعار بسيطة جداً ونبيعها باسعار اقل من اسعارها في الصيدليات الرسمية «.

وتقول ام ياسين التي تشتري وبشكل اسبوعي ادوية السكر والضغط « أنا لا أملك أي راتب تقاعدي، ولا أتلقى دعماً من شبكة الحماية الاجتماعية وعندي تقارير تؤكد أنني مصابة بالسكر والضغط، ولا أجد هذه الأدوية في المستشفيات الحكومية ضمن بطاقة الدواء المخصّصة من قبل وزارة الصحّة. ولهذا فأنا مضطرة الى أن أقصد هؤلاء الشباب الذين يفترشون الأرصفة وأشتري منهم الأدوية، لأن الأسعار التي يبيعون بها أرخص بكثير من أسعار الصيدليات. «ولا تهتم ام ياسين إلى مصدر الادوية بل كل مايعنيها هو ان تبقى على قيد الحياة.

وعلى الرغم من الانتشار المكثف لرجال الامن في المنطقة غير ان سامي الموصلي «٣٣سنة « مايزال يبيع ادويـة الهلوسة والـتي يقبل على شرائها العديد من الشباب الذين يعانون من مشاكل عديدة، ويعتقدون ان نسيان هذه المشاكل يتم من خلال استعمال هذه الادوية. ويشير الموصلي « إلى ان هذه ادوية الهلوسة تصل من مخازن الـوزارة بوساطة العاملين في تلك المخازن لكنه يشعر بالاسى والحزن من ظاهرة انتشار ادوية الهلوسة والحبوب المخدرة بين الشباب.». ويبدو ان انحسار العنف والمجاميع الارهابية في الاونة الاخيرة رمى بظلاله على انتشار هذه الادوية السامة، ويقول الموصلي « في منتصف ٢٠٠٧ وإلى يومنا هذا انتشرت الادويـة المخدرة والمقوية للجنس بشكل واضح في هذا السوق، بعد ان هربت المجاميع الاجرامية اصبح هناك متسع من الحرية لبيع هذه الادوية «

ويعلل مدير صحة بغداد سبب انتشار الأدوية بضعف عمل الشركة العامة لاستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية التي لم تستطع تلبية حاجات المستشفيات والمراكز الصحّية من الأدويـة، وهـذا العجز أدى إلى منح صلاحية شراء الأدوية للمدراء، ممّا خلق مشاكل جديدة تتعلّق بعقود ومناقصات وفحص الأدويـة. ويضيف: «إن الكثير من هذه الأدوية يتم تسريبها وبيعها من قِبل أناس أميّين على أرصفة الشوارع»، مشيراً إلى «أن معظم هذه الأدوية تدخل إلى العراق بشكل غير قانوني وأن مكاتب الاستيراد غير مسجّلة».

ويدعو الدكتور حيدر حميد معاون عميد كلية طب الاسنان في الجامعة المستنصرية إلى ضرورة وجود قانون «يحكم مزاولة المهنة ومعاقبة من لا يملك الحق بذلك أسوة بمجتمعات العالم»، وتابع «يفترض أن تكون مزاولة المهنة خصوصا في العيادات بعد الدوام الرسمي محكومة بنظام أو قانون وأن يكون ممارس المهنة مجازا رسميا «

بينما يصف الدكتور حسام البياتي بيع الادوية في الشوارع والارصفة بالكارثة على مهنة الطب التي لابد ان يتخلص منها من خلال تفعيل دور اللجان التفتيشية في وزارة الصحة فضلاً عن التعاون الكامل مع وزارة الداخلية . في عام ٢٠٠٤ كان ضحايا مستعملي هذه الادوية هم الاكثر تضرراً. فقد وصل عدد الوفيات وحسب احصائية وزارة الصحة إلى ٤٢٣ وفاة، الامر الذي شكل خطرا حقيقياً، لكن عام ٢٠٠٥ كان انخفاض عدد الوفيات بسبب الادوية السامة او التالفة او تلك المخدرة قد وصل إلى ١١١وفاة. لكن هذا العدد تصاعد تدريجياً في عام ٢٠٠٦و٢٠٠٧ ووصل إلى ان عدد الوفيات في هذين السنتين قد وصل ٤١٢وفاة . وفي ٢٠٠٨ كان الرقم غير متوقع فحسب دراسة مشتركة لوزارة الصحة ووزارة التخطيط وصل عدد الوفيات إلى اكثر من ٤٠٠وفاة وذكر التقرير إلى ان اغلب مستعملي هذه الادوية هم من الشباب الذين يعانون البطالة وعدم الاستقرار .

وقد يكون عجز وزارة الصحة والوزارات الامنية من ملاحقة مروجي هذه الادوية هو السبب في ارتفاع عدد الوفيات ، لكن الموضوع مختلف تماما امام وزير الصحة علي الحسناوي والذي يبدو مصمماً على اعلان الحرب ضد هذه العصابات. توعدهم بأن القضاء سينالهم واشار في اتصال هاتفي مع المدى « ان الواقع مختلف تماما وانه يشكك بهذه الارقام ، لكنه اشار إلى ان الحرب القانونية قد بدأت ضد المتلاعبين بارواح الناس ، وانه سيسعى بكل جهده إلى القضاء على هذه الظاهرة « . وعن مصادر تلك الأدوية اشار الوزير إلى ان « الفساد الذي يتصف به بعض الموظفين هو السبب في انتشار هذه الادوية « ولا ينفي وزير الصحّة وجود خلل في عملية استيراد قسم منها في وزارة الصحّة والقسم الآخر من خارج الـوزارة، مشيرا إلى أن هناك خللاً في انسيابية الأدويـة بين مخـازن الشركة العامة للأدوية وبين الجهات المستفيدة سواء كانت محافظات أم عيادات شعبية، إذ إن الوضع الأمني في السابق كان يعيق عملية التوزيع.

وعلى المدى القصير صادرت وزارة الصحة اكثر من ٢١مذخر ادوية وهمي كان ابرزها مذخر ادوية في مدينة الصدر، الرقم الذي يبدو بسيطاً امام العدد التخميني للصيدليات والمخافر غير المجازة والتي يتوقع أنها تجـاوزت ١٨٩٠ مخفراً، و التي تبيع اغلبها المنشطات والادويـة المنوعة او المستهلكة في العراق. وبهذا الشأن يقول عادل محسن ل(المدى) « ان الـوزارة تسعى إلى تقليص عدد المذاخر غير المجازة ، موضحاً أنها ستقوم بالتعاون مع مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية التابعة لوزارة الداخلية بالقضاء على جميع البسطات التي تقوم ببيع الادوية والمنشطات في منطقة البتاويين والباب الشرقي. وستصادر كميات كبيرة منها. واضاف محسن بان وزارة الصحة على علم بما يقوم به اصحاب بعض المذاخر الطبية بتخزين الادوية غير المجازة في اماكن سكن متفرقة، وانها ستقوم بمصادرة تلك الادوية اينما وجدت، والقاء القبض على صاحب السكن الذي اخفى تلك الادوية، داعيا اصحاب المذاخر الى التعاون وتقديم قوائم باسماء الادوية وكمياتها كي يتم فحصها واطلاق صرف الصالح منها، موضحا ان عملية الفحص لن تستغرق اكثر من اربعة اسابيع على ابعد حد.

و اشارت احصائية الوزارة الصحة في اواخر عام ٢٠٠٨، إلى ان نسبة ٣٤بالمئة من مستخدمي الادوية التي تباع في الاسواق يتعرضون إلى الوفاة او تفاقم الامراض . ويعتقد بعض المسؤولين في الوزارة ذاتها ان اغلب هذه الادوية تخرج عن طريق موظفي الـوزارة وبطرائق ملتوية ، ويصفون الموضوع بالصعب .

جدول بعدد الصيدليات غير المجازة في المحافظات حسب تقرير لمنظمة الصحة العالمية صدر في شباط الماضي:

المحافظة	العدد
بغداد	12 صيدلية
واسط	66صيدلية
ذي قار	44صيدلية
الانبار	5 2صيدلية
البصرة	102صيدلية
الديوانية	51صيدلية
المثنى	55صيدلية
ديالى	75صيدلية
واسط	65صيدلية
كربلاء	78صيدلية
النجف	74صيدلية
اربيل	66صيدلية
دهوك	51صيدلية
سليمانية	58صيدلية
صلاح الدين	53صيدلية

وهي تساهم بحل بعض الأزمات في كربلاء

الأسباب عديدة والستوتة واحدة

ما يلفت النظر حقا، هو الحضور القسري والملحوظ في الشارع الكربلائي لـ (الستوتات)، هذا الحضور الذي hاستطاع أن يفرض نفسه عنوة ومن دون أي استئذان، وذلك بسبب تفاقم المصاعب والازمات في وسائط النقل، كنقص الوقود وهي بالتأكيد تتضامن تلقائيا مع ارتفاع اسعار النقل، إضافة الى ما تفرزه الخطط الامنية المتتابعة من حواجز كونكرتية، وما تشكله من عائق كبير امام انسيابية المرور. وكل تلك الارهاصات والتحديات افضت الى بروز ظاهرة جديدة، الا وهي ظاهرة الدراجات النارية بشقيها العادي والآخر الذي يجر وراءه عربة نقل صغيرة، حتى ذهب المهتمون او المغرمون او عشاق هذا النوع من الدراجات الى تسميتها بـ(الستّوته).

تحقيق وتصوير/ عصام حاكم

وهـذا الكائن البـخاري ذو المواهب المتعددة، او بمعنى أدق ذو الاستخدامات المتعددة، كان له حضور لا يستهان به في الشارع الكربلائي، وفي مواطن مختلفة من اوجه الحياة الكربلائية،

فتارة هو المنقذ ايام الزيارات المليونية الى مدينة كربلاء المقدسة، من خلال نقله للزائرين من مناطق (القطع المروري) او ما تسمى العوارض من والى مركز المدينة، وتـارة هو المعني الاول بنقل قناني الغاز الى المواطنين. كما ان له الفضل الكبير على اصحاب البقالة والتجار واصحاب المحال التجارية. ولم تكتف (الستّوته) بهذا القدر من الفائدة، بل تحولت في الاون الأخير الى اسعاف فوري ايام حوادث التفجير الارهابية التي طالت مدينة كربلاء المقدسة، بنقل الجرحى والشهداء الى المستشفيات لعدم كفاية سيارات الاسعاف المخصصة لهذه المهام.

وللوقوف عند هذه الظاهرة الجديدة القديمة على الشارع الكربلائي، كان لنا هذه الوقفة مع بعض المواطنين وبعض اصحاب الدراجات النارية واصحاب المحال التجارية للاطلاع على مجمل القضايا المتعلقة بهذا الشأن. ف(ابو حيدر) صاحب محل لبيع الدراجات يقول: هناك مثل شائع يقول الحاجة ام الاختراع، فما تراه اليوم من اقبال شديد على اقتناء الدراجات هو بمثابة دليل قاطع على ما يشكله هذا النوع من وسائط النقل كضرورة ماسة في الوقت الحاضر. وذلك للقضاء على ازمة النقل وبالمقابل هي تمثل عنوانا مهما للحد من ارتفاع اسعار اجرة سيارات النقل، ومن دون ان نتجاهل الوضع الامني وما يترتب على ذلك من معوقات تدخل في صلب العملية الامنية وبجانب اخر هي تجسد حالة من شانها ان تحمل مصاعب عديدة امام ديمومة السير والمرور.

اما المواطن(قيس عـواد)، فتحدث عن الاسباب الحقيقية التي دعته لاستخدام الدراجة، فقال: اني اجد في استخدام الدراجة أكثر من كونها هواية، بل هي تمثل حلا ناجحا لجملة من المعوقات، كما انها عامل اقتصادي مهم لكون الدراجة لاتحتاج الى الوقود، ومن ناحية اخرى يمكن ان تستغل للعمل، ومن جهة اخرى فهي اسرع بكثير من السيارة لكونها تنتظر طويلا وذلـك لتخطي حواجز التفتيش، هذا ما ادى الى تصاعد حالة الطلب على الـدراجـات من قبل طلاب الجامعات والمدارس.

ويقول(على شدهان) اني اختلف كثيرا مع بعض الاراء التي تحاول ان تحسن صـورة الـدراجـة وذلـك لكوني انظر للموضوع من زاوية ثانية. فهي تصدر ضجيجا عاليا جـدا، ناهيك ان اغلب الذين يرتقون الدراجات هم من اعمار صغيرة و هذا مما يجعلهم يتصرفون بتهور واندفاع يشكل خطرا على حياة الناس. وبالمقابل فان الدراجات لم تعد هواية او وسيلة نقل فقط، بل هي في اغلب الاحيان ينظر اليها على انها حاجة كمالية، اذ تستبدل الدراجات باستمرار من قبل اصحاب الدراجات انفسهم لاقتناء اخر صيحة أو صرعة من الدراجات الحديثة، ناهيك ان الامر يمتلك ابعادا كثيرة من شانها ان تضعف الاقتصاد الوطني من خلال استيراد تلك البضاعة، علما باننا غير ملزمين باقتنائها في وقتنا هذا.

الا ان(حيـدر شعبـان) قـال: لا يمكن حسم الصراع بين المؤيدين والرافضين لاقتناء هذا النوع من الدراجات النارية الا من خلال وضع دراسة او قراءة جادّة للواقع الراهن، والذي هو بالتاكيد ينتج مع الية البحث عن حيثيات او تداعيات هذه الحالة سلوكيا واخلاقيا وماديا. فنحن اليوم امام ازمة حقيقية في النقل إضـافـة الى الـواقـع الامنـي الـذي هو بالتاكيد يفرض معطيات متعددة تلقي بظلالاها على المواطن العراقي. فثمة انظمة وقوانين تستطيع ان تساهم في خلق موازنـة طبيعية من خـلال فرض واقـع التقنين السليم، وذلـك باذكاء حالة الانصهار في مجموعة الانظمة المرورية، و هي بالتالي تنعكس تلقائيا على عملية تنظيم حركة السير للسيارات والدراجات في آن واحد، وذلك بوضع ضوابط وشروط محددة كالحصول على رخصة للسياقة او وضع خوذة واقية على الرأس، وامـور اخـرى من شانها ان تسهم او تحد من ظاهرة الاقبال على الدراجات لمن لا يمتلك مؤهلات السياقة السليمة.

اما(عقيل شريف) فقد دافع بحرارة عما يسمى بالستوتة، قائلا: لا ينبغي ابداً ان ننظر للموضوع من ثقب الباب، فأنا ارى الدور الكبير الذي يضطلع به هذا النوع من الدراجات في الوقت الحاضر، فقد استطعنا تجـاوز عربـات الحمير ونـحن نـهم بنقل المـواد الغذائية من الوكيل بالستوتة، وكذلك عند نقل قناني الغاز اذ ساهمت أيضا في حل جزء كبير من الازمـة المستديمة وهي ازمة النقل، إضافة الى ما تقدمه هذه الوسيلة من خدمات لاصحاب المحال بمختلف توجهاتهم العملية ان كانت في البناء او في البقالة او في المحال التجارية. إزاء هذا الكم الهائل من الخدمات تهون بعض الامـور التـي ذكرهـا الاخ(علي شدهان)علما بان بعض هذه الامور التي تطرق لها الاخوة يمكن تجاوزها بأبسط الاجراءات الاجتماعية والثقافية.

الا ان(خـالـد عبـاس) وهـو احـد عشاق الستّوتة، يقول: في البدء هناك اكثر من عشـرة انـواع مـوجـودة الان في الشارع الكربلائي وهي الهوندا والليدي والساسوكي واليوهاما والسكن والديوان وفالكون وجاي وان وفيوم وشهاب، والـنـوع المفضل لـدى اغلب المواطنين هو السكن، علما بـان سعر الدراجـة يـتـراوح بـين المستخدم الذي يصل سعره الى ٤٠٠ دولار و١٠٠٠ دولار في حـين يصـل سعر الـدراجـة الكبيرة الى ٢٥٠٠ دولار، عـلاوة على ذلـك فـان الـدراجـة اخـذت تحمل اسماء محلية متعددة مثل(البطحة) و(سكوتر) واسماء اخرى.

وتعدّ في هـذا الـوقـت مصـدرا للرزق، وخـصـوصـا نـحـن نمـر بـأزمـة عمل، نـاهـيـك عـن انـنـا في كـربـلاء قـد لمسنا دورهـا المهم في مناسبات متعددة. ففي ايام الزيارات لها الباع الطويل في نقل الزوار وبالاخص الاطفال وكبار السن من النساء والرجـال. كما لا نستطيع في الوقت ذاتـه ان نتغافل عما تشكله من عنصر مهم للذين يحـاولـون نقل بضائعهم من والى مركز المدينة. اما بالنسبة لاصحاب محـال البقالة فانهم لا يـتـرددون عن ذكر افضال هذا النوع من الـدراجـات من خـلال قيامهم بنقل المحـاصـيـل الـزراعـيـة من العـلـوة الى المدينة، واخر المطاف ما شهدته مدينة كربلاء المقدسة في التفجيرات الاخيرة. فكان للستوتة كما يدعي الكثير من مواطني محافظة كربـلاء الـدور المهم والسبّاق في نقل الجرحى والمصابين والشهداء الى المستشفى والى المراكز الصحية.